

العقلانية والحماسة في الحكم الرشيد

شرح العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد من منظور القرآن ونهج البلاغة

قاسم درزي^١، پیام صدریه^٢

١. أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن والحديث بجامعة شهيد بهشتي، إيران. (الكاتب المسؤول) (ghasemdarzi@yahoo.com)

٢. ماجستير وباحث في نهج البلاغة، إيران. (psepost09@gmail.com)

تاريخ الاستلام: ١٤٣٩/٥/٠٣ تاريخ القبول: ١٤٣٩/٦/٢١

Rationality and Irrationality in Proper Sovereignty;

Explaining Components of Moral Rationality in Proper Sovereignty from the Perspective of the

Qur'an and Nahj-ul-Balagha

Ghasem Darzi¹, Payam Sadrieha²

1. Assistant Professor, Department of The Qur'an and Hadith, Shahid Beheshti University (Corresponding Author) (ghasemdarzi@yahoo.com)

2. M.A. in Nahj-ul-Balagha Studies (psepost09@gmail.com)

Received: 10/March/2018

Accepted: 21/January/2018

Abstract

Marx Weber is the most prominent theoretician who has dealt with the conceptology of rationality and its typology. He has identified four types of rationality, namely practical, theoretical, intrinsic, and formal rationality. From his point of view, some types of rationality might be judged as irrational from the perspective of other types of rationality. Mannheim also identifies two types of formal and rational rationality. From his point of view, too much focus on formal rationality is considered irrational from the perspective of substantive rationality. But George Ritzer, by virtue of his own McDonaldization of society points to the foolish economic rationale that seeks to dominate the social ground. From his point of view, components which are considered rational from an economical perspective and McDonald's chain restaurants are also considered to be a good manifestation of such rationality which, in social relations, will be completely irrational from a social point of view, leading to the collapse of social values. Extending Reuter's pattern to good governance can have beneficial results; since the dominant view of good governance is also an economic-political perspective sociological-ethical perspectives have had the least impact on the formation of this theory. Propositions in the Quran and Nahj-ul-Balagha can offer a very transcendental moral component for the rationality that forms the basis of good governance.

Keywords: The Quran, Nah-jul-Balagha, Rationality, Irrationality, Marx Webber, George Ritzer, Morality.

المخلص

يعتبر ماركس فيبر من أبرز المنظرين الذين تطرقوا إلى مفهوم العقلانية وتصنيفها. يصف فيبر أربعة أنواع من العقلانية وهي العقلانية العملية والنظرية والذاتية والصورية. يرى «فيبر» أنه من الممكن أن تكون بعض أنواع العقلانية غير رشيدة من وجهة نظر الآخرين. كما أنه قدم شكلين من العقلانية الصورية والذاتية. كما يرى فيبر، إن التركيز كثيراً على العقلانية الصورية أمر غير رشيد من وجهة نظر العقلانية الذاتية. لكن «جورج ريتزر» يشير في عمله البارز «التنشئة الماكدونالدية للمجتمع» إلى العقلانية الاقتصادية غير الرشيدة والتي تهيم على المجالات الاجتماعية أيضاً. من وجهة نظره، فإن العناصر التي تعتبر رشيدة من حيث الاقتصاد وتعتبر سلسلة مطاعم ماكدونالدز رمزاً مناسباً لهذه العقلانية، أمر غير رشيد من الناحية الاجتماعية والأخلاقية وهي تسبب انهيار القيم الاجتماعية. ويمكن أن يكون لتعميم نمط «ريتزر» هذا على الحكم الرشيد نتائج مفيدة؛ لأن النظرة السائدة في الحكم الرشيد هي أيضاً مشهد اقتصادي وسياسي، وكان للمنظورات الاجتماعية والأخلاقية أقل التأثير على تشكيل هذه النظرية. يمكن للمفاهيم والتعاليم الموجودة في القرآن ونهج البلاغة أن توفر عناصر أخلاقية سامية للعقلانية التي تشكل أساس الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: القرآن، نهج البلاغة، العقلانية، الحماسة، ماركس فيبر، جورج ريتزر، الأخلاق.

١. المقدمة وإشكالية البحث

يعتبر الحكم موضوعاً مهماً جداً والذي لديه القدرة على البحث في عدد من الحقول العلمية مثل العلوم السياسية والاقتصادية والدينية وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية وغيرها. ومما لاشك فيه أنّ هذه المقولة ستتطرق إلى تفسير العناصر الأساسية للحكم الرشيد استناداً إلى الفرضيات المسبقة لكل من هذه الاتجاهات بالنسبة للـ"العقلانية". ومما لاشك فيه أنّ عصر ما بعد الثورة الصناعية يتضمن وجهات نظر مختلفة تماماً حول العقلانية مقارنة بالفترة التي سبقته. إنّ مكوّنات مثل الإنتاجية، والقدرة على التنبؤ، والقدرة على الحساب، والتجريد من الإنسانية هي من بين أهمّ المكوّنات العقلانية والتي حلّت في العصر الحديث محلّ عناصر العقلانية الكلاسيكية والتقليدية. وتدخل هذه العناصر الاقتصادية تماماً في صراع خطير مع القيم الاجتماعية. وقد حاول الكثيرون أن يشاروا إلى هذا التباين بين التوجهات الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر الحكم الجيد أيضاً من أهمّ المؤهلات التي لعبت دوراً هاماً في العلاقة بين الدول والشعوب في العهد المعاصر. وعلى نفس المنوال، بذلت محاولات كثيرة لتعزيز الحكم بشكل منهجي فتشكّلت الدول وتعلّبت الحياة الحضريّة على طرق الحياة الأخرى. ومع تشكيل الحكومات، طرح الفلاسفة أنماطاً مختلفة من الحكم واستخدمها الحكام، ولا سيما الأساليب الاشتراكية والليبرالية والشيعية والتشاركية. ولكن الخلل والنواقص الموجودة في كل من هذه الأساليب منعتها من التعميم على مستوى العالم، وذلك حتى عام ١٩٨٠م حيث اقترح البنك الدولي حلاً أكثر فعالية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وعلى مدى عقد أو عقدين، تم تعديل المقترح واستكماله، وأخذت في نهاية المطاف ثلاث ركائز أساسية في الاعتبار: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، واقترح ستّ سمات هامة لتحقق الحكم الرشيد. يعتقد هؤلاء المنظرون أنّ المشاركة النشيطة لهذه الركائز الثلاث يمكن أن تخلق حكومة جيّدة للمجتمعات.

وتبين دراسة هذه الخلفية الموجزة أيضاً أنّ المنظورين الاقتصادي والسياسي هما من أهمّ النقاط الأساسية في تشكيل

نظرية الحكم الرشيد. ولذلك، يبدو من الضروري إجراء بحث مناسب لاستخلاص عناصر العقلانية في الحكم الرشيد. ومن الضروري أيضاً اقتراح عناصر بديلة للعقلانية القائمة على الاقتصاد. ويبدو أنّ دراسة المقترحات الهامة المتعلقة بهذه المسألة في القرآن ونهج البلاغة تقدّم الأخلاق والتعاليم المبنية عليهما باعتبارها أهمّ مكونات هذه العقلانية.

٢. مفهوم الحكم الرشيد

يعتبر الحكم الرشيد أحد القضايا الهامة متعددة الاختصاصات والتي أثّرت في العهد المعاصر لإصلاح حالة الاقتصاد، واقترح بعض المكوّنات والعناصر لهذا الغرض. "الحكم الرشيد" هو مصطلح يتألف من كلمتين هما "الحكم" و"الرشيد"، وبدون معرفة معنى الكلمتين والغرض من استخدامهما، فإنّ أيّ كلام مرتبط بهذا التركيب يكون غير مكتمل. لذا، سنقوم أولاً بشرح المفردات ثم نعرّف المصطلح.

"الحكم" في مصطلح "الحكم الرشيد" يتناول كيفية تفاعل الحكومات والمنظمات الاجتماعية الأخرى وكيفية تفاعلها مع المواطنين وكيفية اتخاذ القرارات في هذا العالم متزايد التعقيد (بلامبر أند غراهام، ١٩٩٩م: ٢)، وبالتالي فإنّ الحكم يتعلق بقضايا اجتماعية. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنّ الميل إلى هذه القضايا لا يقتصر على الحكومات، فهناك جهات فاعلة أخرى في هذا الصدد، مثل وسائل الإعلام، والأجهزة العسكرية والدينية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه الجهات الفاعلة دوراً هاماً في توجيه القضايا الاجتماعية (م. ن).

ويعتبر البعض أيضاً أنّ الحكم عبارة عن فنّ قيادة المجتمعات والمؤسسات. ويتضمّن الحكم التفاعلات بين البنى والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية تنفيذ السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تفاعل المواطنين وأصحاب المصالح الآخرين (م. ن: ٣).

ويتبين من خلال هذه التعاريف حول الحكم أنّ حصرها في الحكومات أمر خاطئ تماماً، وفي المواقف الأخرى التي لا تستطيع فيها الحكومات القيام بها، فإنّ الجهات الفاعلة الأخرى تقوم بنشاطات في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، في الحالات التي يكون فيها الحكم في يد الحكومة، تكون

أما طرح قضية "حكم الأخلاق". تعود فكرة «الحكم الرشيد» إلى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وشهدت انهيار البلدان المستعمرة واحداً تلو الآخر، وبعد ذلك تمّ إيلاء الاهتمام لمفاهيم «الاستقلال» و«الحرية» و«حق الشعوب في التدخل في تقرير مصيرها» كمفاهيم أساسية (غانت، ٢٠٠٦: ٢٦٥-٢٥٧) وأدى هذا التغيير في النهج إلى ظهور مفاهيم أساسية مثل حكومة التنمية^١ والحكم الرشيد^٢. وكان الهدف الرئيسي لجهود حكومة التنمية هو تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجمع بين مختلف الوظائف الحكومية (م. ن.) وشملت هذه الوظائف أبعاداً مختلفة مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والبيئية (م. ن.).

وكما يعتقد مؤسسو هذه النظرية، فقد كانت المباحث التجارية والاقتصادية مؤثرة جداً في هذا التصميم واستهدافه (كوفمان وآخرون، م. ن. ٨) وبالتالي، فإنّ العناصر الرئيسية الستة هي: ١- الصوت والاستجابة^٣؛ ٢- الاستقرار السياسي وانعدام العنف^٤ والإرهاب^٥؛ ٣- فعالية الحكومة^٦؛ ٤- كفاءة القوانين^٧؛ ٥- سيادة القانون^٨؛ ٦- مكافحة الفساد^٩. (كوفمان وآخرون، ٢٠٠٩م: ٧) وشملت هذه السمات ١٦٠ بلداً في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٢م (لندمان^{١٠}، ٢٠٠٣: ٣٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام كل من هذه العناصر الستة يختلف وفقاً للسياق الذي يطرح فيه الحكم الرشيد. ويركز محور الحكم الرشيد المحدد من قبل بعض المراكز الأكاديمية مثل البنك الدولي^{١١} (١٩٩٢م)، والاتحاد الأوروبي^{١٢} (١٩٩٨م)، والخطة الشاملة للحد من الفقر وتحقيق

الجهات الفاعلة الأخرى نشيطة أيضاً، ويتمّ تقسيم الصلاحيات في الحكومة بشكل ما. لذلك، فإنّ حصر الحكم في الحكومات أمر خاطئ تماماً، ونظراً للظروف المختلفة، فمن الممكن أن تتصور جهات فاعلة مختلفة. ويؤدّي هذا التصور حول الحكم إلى النقص في الاتجاهات التي تقوم بتعريفه من الأعلى إلى الأسفل. إن التعريف من الأعلى إلى الأسفل يعنى نظرة الحكومة للشعب، وفي هذه النظرة، يمكن للحكومات إدارة المجتمعات وحدها وتوجيه عملية صنع القرار. والآن وقد أظهرنا أن الأمر ليس كذلك، يمكن للجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى أن يتدخلوا في هذه العملية. ويمكننا أن ندرك في هذه الحالة التمايز الأساسي بين الحكم^١ والحكومة^٢ (م. ن. ٥)، وتسيطر الحكومات على جزء من الحكم، ويشمل الحكم أيضاً مجموعات أوسع من الحكومات كذلك. وهكذا، يمكن تصور ثلاثة أنواع من الحكم: الحكم العالمي^٣؛ والحكم الوطني^٤ وحكم الشركات^٥ (م. ن. ٨).

أما مصطلح "رشيد" في "الحكم الرشيد" فهو مصطلح قيمى، وكما أشار البعض، فإنه تعريف مؤسسيه غامض نوعاً ما، ولم يتم التطرق إليه (دباغ ونفري، ١٣٨٨: ٣٨)، ومن الواضح أنه وبالنظر إلى أنّ مفهوم "الرشيد" يعتمد بشدة على الخلفيات الثقافية، فإنّ له معان مختلفة في كل ثقافة؛ فعلى سبيل المثال تعتبر التوجهات الجماعية رشيدة في ثقافة، والتوجهات الفردية رشيدة في ثقافة أخرى، وترتكز بعض الثقافات على نظرة «سيادة الأب» للإنسان، والبعض الآخر على نظرة «سيادة الأم». إذن ما هو المعنى الصحيح لـ«الحكم الرشيد» في هذا المجال؟! ومن الواضح أنّه وبسبب صمت المنظرين حول مفهوم "الرشيد" في هذه العبارة، فإنّ الأمر سيكون صعباً بالنسبة لغيرهم من العلماء. ولكن معقل هذا التوجّه يدل على أنّ «الرشيد» في مجال الاقتصاد ذات مغزى ومعنى. فالحكم الرشيد كان وسيلة لتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات النامية. وخلافاً للحلول الأخرى، كان الحل يقوم على تمكين الحكومات وليس على تقليص دورها أو إضافة سلطة حكومية لتنظيم الاقتصاد. إنّ الدخول إلى مبدأ "الحكم الرشيد" يمكن أن يساعد كثيراً على التغلب على هذا الغموض وتمهيد الطريق

1. Governance
2. Gverment
3. Global Governance
4. National Governance
5. Corporate governance
6. Development Administration
7. Good Governance
8. Voice and Accountability
9. Political Stability and Absence of Violence
10. Government Effectiveness
11. Regulatory Quality
12. Rule of Law
13. Control of Corruption
14. Landman
15. World Bank
16. European Commission

جدوى تحقيق الحكم الرشيد في الإسلام، علينا أولاً أن ننظر فيما إذا كان هناك أثر لهذه الركائز التي يقوم عليها هذا الحكم في العالم الإسلامي في عصر الوحي. ومن الواضح أن وجود مثل هذه المفاهيم الحديثة في ذلك الوقت لم يكن ممكناً. إن "الحكومة" و"المجتمع المدني" و"القطاع الخاص" هي الركائز الرئيسية التي لا يمكن العثور عليها في المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام. ومع ذلك، كيف يمكن للمرء أن ينظر في إمكانية تنفيذ «الحكم الرشيد» في تلك الفترة؟ بطبيعة الحال، من الضروري أن نلاحظ أنه ليس من الضروري أن يعتبر وجود هذه العناصر أمراً جيداً أو أن يكون غيابها عيباً في الإسلام. بدلاً من ذلك، تقوم الفكرة على أن تنفيذ «مفهوم حديث» في عهد تقليدي تماماً سيكون أمراً غير دقيق وغير صحيح أبداً.

والنقطة الأخرى هي أن هدف "الحكم الرشيد" هو على التوالي: الاقتصاد والسوق - السياسة - الثقافة. والدور الذي تلعبه الجوانب الاقتصادية والسياسية في مجال الحكم الرشيد لن يكون له بالتأكيد دور في التعليم والثقافة. ولكن في المواقف ما بعد الاقتصادية وما بعد السياسية، فإن الثقافة والعلاقات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً. إن استعراض الخطوط العريضة للقيم الإسلامية يشير إلى أن التوجهات الاقتصادية وما بعد الاقتصادية تسود فيها، ومن ثم فإن أحد أضرار التطبيق الميكانيكي "للحكم الرشيد" على المفاهيم الإسلامية هو انعكاس القيم، وانعكاس القيم هنا يعني أن مكانة الاقتصاد والثقافة في الخطاب الإسلامي قد تغيرت، وسوف يلعب الاقتصاد دوراً محورياً وستكون له الأولوية.

وللأسف، وعلى الرغم من هذا الضرر، فإن البعض مُصِرٌّ على أن يطبق مثل هذا التكييف وينفذ مبادئ الحكم الرشيد في المجتمعات الإسلامية لكن هذا الأمر عانى من بعض نقاط الضعف الرئيسية. تطرق هؤلاء الأفراد، وبغض النظر عن الاختلاف الخطابي بين الإسلام والغرب، إلى تطبيق نظرية الحكم الرشيد والمبادئ الإسلامية، الأمر الذي من المرجح أن يكون غير صحيح، وذلك بسبب اختلاف الأسس والقواعد وأهداف الخطاب الإسلامي والغربي (انظر: شاه آبادي وجامه بزركي، ٢٠١٣: ٣٨) وقد قلل البعض أيضاً من نطاق "الحكم" بتصورهم الناقص له ليشمل

التنمية في فيتنام^١، على الجوانب الاقتصادية والإدارية. وقام آخرون بتحديد هدفهم في التنمية السياسية مثل: "الوكالة الدولية للتنمية في الولايات المتحدة" و"جامعة سيدني للتكنولوجيا". وفي الوقت نفسه، اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اثنين من الأهداف الإنمائية الاقتصادية والسياسية الرئيسية للحكم الرشيد (لندمان، م. ن؛ جاسي ونفري، ٢٠٠٩م: ٨٩) ولذلك، فإن السياق الذي يتم فيه وضع الحكم الرشيد سيكون له تأثير قوي على السمات التي يتم التركيز عليها في هذا المجال (لندمان، م. ن: ٣٤).

وهنا، تتموضع الحكومة إلى جانب الجهات الفاعلة المدنية الأخرى. قد تكون الحكومات أكثر تأثيراً في توجيه المجتمع من الجهات الفاعلة الأخرى، ولكن في كثير من الحالات، من غير المحتمل أن تتأثر الحكومات، بل تكون الجهات الفاعلة الأخرى هي التي تتدخل في العملية. في بعض الأحيان نرى مشاركة الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة في الحكم. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في هذا التفاعل (قلي بور، ٢٠٠٤: ٨٧) وفي مثل هذه الحالة، ستتغير إدارة الحكومة من أسلوب "الإدارة العامة" إلى "الحكومة العامة". ويؤكد الحكم العام على القيم القانونية والقيم الشرعية بدلاً من القيم الاقتصادية والكفاءة المجردة، وإقامة الديمقراطية في المجتمع أمر مهم بالنسبة له (م. ن) ومع تضاؤل دور الحكومات في الاقتصاد، لم تكن كفاءة الاقتصاد مرتبطة بمشاركة الحكومات تماماً، ولا يمكن أن يركز تقدم الاقتصاد عليها وحدها.

٢-١- دراسة جدوى نمط الحكم الرشيد في الإسلام

وكما أُشير سابقاً، فإن نموذج «الحكم الرشيد» يتضمن ستة عناصر رئيسية تتمحور حول الركائز الثلاثة وهي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. والواقع أن «الحكم الرشيد» يبرز مع التفاعل المؤثر بين هذه الركائز الثلاثة، والمظاهر الرئيسية لهذه الركائز هي العناصر الستة التي ذكرناها من قبل. وبطبيعة الحال، فإن الدولة بمعناها الحديث، تتمحور حول هذه الركائز. ومن أجل دراسة

ويشرح ضرورة استبدال العقلانية الاجتماعية بالعقلانية الاقتصادية. ونعتقد أنّ الحكم في الإسلام، وقبل أن يكون متوافقاً مع العقلانية الاقتصادية، فهو ملائم للعقلانية الاجتماعية.

٣. العقلانية الاجتماعية أمام العقلانية الاقتصادية

تعتبر العقلانية^١ من أهم الإنجازات بالنسبة للإنسان الحديث. كان للعقلانية في البداية علاقة عميقة مع الإنسانية والعلمانية. كانت الإنسانية الركن الأساسي لمكونات العقلانية التي رتبها وكان التجرد من التقديس، الذي كان قراءة شائعة للعلمانية، أساساً آخر للعقلانية. ولكن دراسة نتائج العقلانية في العصر الحديث من وجهات نظر مختلفة تشير إلى مفارقة أساسية. العقلانية، والتي تحتوي في بعض النماذج على جميع مكوّناتها، تعتبر في نموذج آخر غير رشيدة أبداً. إنّ الاقتصاد وعلم الاجتماع مجالان يخضعان للبحث على وجه التحديد في هذا الصدد.

ويعتبر ماكس فيبر من أبرز الأفراد الذين تطرقوا لتحديد العقلانية وتصنيفها. من وجهة نظر فيبر، تُقسّم العقلانية إلى أربعة أنواع: عملية، نظرية، ذاتية، تصويرية (فيبر، ١٩٦٨ م) يعتقد فيبر أنّ أية طريقة للحياة تحكم الأنشطة الدنيوية فيما يتعلق بالمصالح البراغماتية والأنايية للأفراد هي العقلانية العملية (كالبرغ، ١٩٨٠: ١١٥١). ولكن العقلانية النظرية تنطوي على السيطرة على الواقع بشكل واع، من خلال بناء مفاهيم دقيقة ومجردة، وليس من خلال الأفعال الفردية (م). (ن) وهو ينظر إلى جميع أشكال الإدراك المجرد على هذا النحو من العقلانية (م. ن: ١١٥٢) العقلانية الذاتية مشابهة جداً للعقلانية العملية، ولكنها تختلف تماماً عن العقلانية النظرية (م. ن: ١١٥٥) والعقلانية الذاتية مثل العقلانية العملية، توجّه الأفعال مباشرة إلى الأنماط (م. ن)، ولكن اختلافها عن العقلانية النظرية يكمن في عدم حدوث هذا التوجيه على أساس الحلول المتاحة في الحياة اليومية، ولكن على أساس "قياس القيمة" الذي يحدث في الماضي والحاضر والمستقبل هناك (م. ن) ويقر فيبر بأنّ هذا النوع

"الحكومة" فحسب وتجاهلوا المجالات الأخرى التي يتدفق الحكم فيها. واستناداً إلى ذلك، تطرقوا إلى مبادئ الحكم الرشيد وقواعده (انظر: نادري، ٢٠١١: ٩٦؛ شاه آبادي وجامه بزركي، م. ن؛ سردارنيا وشاكري، ٢٠١٤: ٨٣) وحدث هذا التشويه لأنّ كلمة "Governant" ترجمت إلى اللغة الفارسية على أنها "حكومة". ومع ذلك، فإنّ مصطلح "الحكومة" باللغة الفارسية له معنى خاص بالحكومات، ولكنّ الكلمة اللاتينية ليست كذلك، وهي ذات تمايز أساسي عن كلمة "Government".

إنّ الإشكالات المذكورة في هذه الدراسة، وفضلاً عن أساسها الخاطيء، فهي المفتاح لتغطية مفاهيم المجتمع التقليدي بمفاهيم العصر الحديث. ليس هناك شك في أنّ هذا الأمر سيظهر صورة كاريكاتيرية للإسلام، وعلى أي حال فلا يمكن اعتباره ميزة للإسلام. إنّ استحالة تطبيق نمط الحكم الرشيد في العالم الإسلامي في عصر الوحي لا يعني عدم وجود أنماط أخرى فعالة في تلك الفترة. ومن المؤكد أنّ هناك العديد من الأنماط الأخرى غير "الحكم الرشيد" والتي كانت سائدة في تاريخ العالم الإسلامي، ولها خصائص بارزة تنحطى الوقت وتمنحها إمكانية التطبيق في العصر الحديث. "الأخلاق" عبارة عن مقولة ما بعد زمنية وما بعد دنيوية يمكن اعتبارها وجهًا مشتركًا لجميع البشر كنموذج للحكم. و"الحكم الأخلاقي" مقولة متداولة كثيراً في الإسلام، وإذا ألقينا نظرة على حكم النبي (ص) وعلى (ع) فسوف نلاحظ مدى أهمية هذا النموذج. ويعتقد مؤلف هذه السطور أنّ الإدارة الأخلاقية لاتعاني من الكثير من أوجه الغموض والعيوب التي يعاني منها "الحكم الرشيد"، ويمكن من خلال الممارسة العملية استغلالها بكفاءة أكبر. ومن الضروري أن نولّي اهتماماً لهذا الجانب، لأنّ اقتراح نماذج بديلة للاتجاهات الاقتصادية لا يقتصر على العالم الإسلامي، وقد ناقش الكثيرون بالفعل ضرورة وجود مثل هذا الشيء في الغرب. لا بد من الإشارة إلى الاختلاف بين منظورين مختلفين حول العقلانية، وهما العقلانية الاقتصادية والعقلانية الاجتماعية، وذلك قبل تناول "الحكم الأخلاقي" كبديل عن "الحكم الرشيد". يمكن لهذا القسم أن يفسر التناقض بين طبيعة هذين النوعين من العقلانية

وخلال هذه الفترة، فإن السمات العقلانية تتكسر وتستبدل بسمات غير رشيدة في المجتمع (نفس المرجع: ١١٥) ويعتقد ريتزر أن هذه السمات التي أرادها مانهايم تبدو وكأنها مشابهة لما دعاه فيبر بـ "البيروقراطية" (ريتزر، ١٩٩٨: ١٨) وفي تقسيم مماثل لتقسيم فيبر وعلى الرغم من وجود تمايز طفيف، يعيد مانهايم النظر في العقلانية مقسماً إياها إلى نوعين: ذاتية وصورية. وترتبط العقلانية الذاتية بالتفكير، كما أن العقلانية الصورية ترتبط بالعمل. ومن وجهة نظره، فإن العقلانية الذاتية هي فعل التفكير الذي يعرض رؤى ذكية في التفاعل بين الأحداث في موقف معين (م. ن. ١٩٤٠-١٩٣٥: ٥٣) ويتمثل التمايز الرئيسي لهذا التعريف مع تعريف فيبر للعقلانية الذاتية في أن تقسيم فيبر متعدد المجالات؛ ويشمل الفعل والتفكير والقيم في حين أن ما يراه مانهايم هو موضوعي وذهنياً تماماً، وبالتالي فإن العقلانية الذاتية لدى مانهايم هي أكثر بساطة وسهولة مما يفكر فيه فيبر. ويعرف مانهايم العقلانية الصورية على النحو التالي: مجموعة من الأفعال [...] المنتظمة بطريقة تحدد الغرض المطلوب سلفاً، وكذلك فإن كل عنصر في هذه المجموعة يقبل منزلة ودوراً صورياً (م. ن. ٥٣) لذلك، فإن كلاً من العناصر الموجودة في المجموعة المطلوبة في مثل هذه العقلانية، له دور محدد ومكانة لتحقيق هدف المجموعة. وهكذا، نلاحظ أن ماكدونالدز والشركات التابعة لها تسعى لتحقيق الهدف المنشود، من خلال منح كافة العناصر الموجودة في مجموعتها دوره ومنزلة المناسبة والعمل وفق الفعل العقلاني الصوري (ريتزر، ١٩٩٨: ٢١) يعتقد مانهايم أن التحول الصناعي يقود المجتمعات باتجاه النموّ العقلاني الصوري. في الواقع، يعتقد مانهايم أن العقلانية الصورية تريد تهيئ العقلانية الذاتية (م. ن. ٢٢) وهذا الشيء هو شكل آخر من أشكال ما يدعوه فيبر "حماقة العقلانية". حتى الآن، تمكّننا من الإشارة إلى أشكال العقلانية والتفسير النسبي لمقولة "حماقة العقلانية". أما الآن فسوف نحاول تقديم وصف أكثر تفصيلاً لمقولة "العقلانية" والتمييز بين العقلانية الاجتماعية والاقتصادية، مع شرح موجز لنظرية ريتزر في هذا الصدد.

وقد كان لريتزر البحث الأكثر تأثيراً لإظهار العناصر

من العقلانية له نطاق محدود جداً في حياة الإنسان (م. ن) ولكن فيبر يعتبر العقلانية الصورية ذات طبيعة مختلفة تماماً عن أشكال العقلانية الثلاثة السابقة. من وجهة نظره، العقلانية العملية والنظرية والذاتية تتجاوز العصور والحضارات، ولكن العقلانية الصورية ترتبط بمجالات الحياة البشرية، مثل مجالات الاقتصاد والقانون والعلوم التجريبية، وهيكل السلطة، وكذلك الشكل البيروقراطي، ولا يمكن رسم حدودها إلا مع التحول الصناعي (م. ن. ١١٥٨) ويعتقد فيبر أن المبررات النظرية جميعها فردية، وتحصل على شرعيتها في نهاية المطاف بواسطة العقلانية الصورية بالإحالة إلى القوانين والقواعد العامة (م. ن) ومن وجهة نظره، فإن الشكل الأكثر عقلانية للسلطة هو الشكل الصوري (م. ن).

ويدو أن العقلانية العملية والصورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات التقليدية للحكم الرشيد؛ وبعبارة أخرى، في الحكم الرشيد، فإن الأمر يتعلق أساساً بتحقيق مصالح الأفراد والشخصيات المقصودة، ولكن هذه المصالح تكتسب الشرعية من خلال القوانين العامة والبيروقراطية. وبالمثل، فإن طرح مباحث الحكم الرشيد يتعلق بالثورة الحديثة وما بعد الثورة الصناعية، وكذلك فإن العقلانية الصورية تتعلق بالفترة نفسها بما يتناسب مع قواعد الإطار الزمني نفسه. ولذلك، فمن المتوقع أن يكون لهذا الشكل من العقلانية تأثير كبير على تشكيل نظرية الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفكرين مثل ريتزر، كما سنناقش في وقت لاحق، أنشؤوا صلات متينة بين هذا الشكل من العقلانية والتوجهات الاقتصادية في العصر الحديث. وقد تم أيضاً تقييم سريان هذه العقلانية في المجالات الاجتماعية على أنه ضار جداً.

قبل الإشارة إلى نظرية ريتزر حول البعد الاجتماعي للعقلانية، يجب أن نقول أن مفكراً آخر وهو «مانهايم» قد أثار أيضاً في مجال العقلانية. أولاً، أوضح «مانهايم» الفرق القاطع بين العقلانية والحماقة، ونقّحه فيما بعد وقام بتعريفه من جديد. يعرف «مانهايم» العقلانية في مجال المجتمع في البداية: مجتمع يحتوي على الأفعال الثابتة والروتينية فيما يتعلق بالمواقف العادية والمحددة (مانهايم، ١٩٣٦: ١١٣)؛ لذلك، إذا كانت سمة "الأفعال الثابتة والروتينية" تتعلق بالحالات الغائبة، فسوف نواجه الحماقة. ويعتقد مانهايم أنه

لاعقلاني تمامًا ولا يمكن أن يكون له آثار التواصل وجهًا لوجه. يسعى علم الاجتماع إلى فهم طبيعة المجتمع وطبيعة التفاعل البشري، ويمكن أن يؤدي هذا الفهم إلى تحسين نوعية التفاعل والتواصل بين أفراد البشر. وتبيّن دراسة مكّونات العقلانية الاقتصادية أنّ «العقلانية الاجتماعية» صارت ضحيةً ومُداسّةً في معظم الحالات.

إنّ هذا التفصيل في بحث العقلانية والتعبير عن التمايز بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية الاجتماعية يهدف إلى إثبات أنّ هناك تمييزًا أساسيًا بين التوجه الاقتصادي والتوجه الاجتماعي الأخلاقي. وقد يؤدي هذا التمايز في المواقف إلى اختلافات جوهرية في العناصر الرئيسية لهذا المنظور الخاص. وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، فإنّ المنظورين الاقتصادي والسياسي لا يزالان مهيمنين حتى الآن. وقد لعبت وجهات النظر الأخلاقية والاجتماعية دورًا أقلّ في تشكيل العناصر الرئيسية لنظرية الحكم الرشيد. لذلك، يبدو من الضروري إعادة تعريف هذه النظرية من وجهة نظر أخلاقية واجتماعية.

٤. بيان العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد

في الجزء السابق، ذكرنا أنّ الحكم الرشيد هو مفهوم حديث يقوم على تحسين الوضع الاقتصادي للبلدان. وعلى مدى عقد من الزمن، أدّى تحوُّل هذا المفهوم إلى اهتمام مؤسّسي هذا النموذج بالأسس غير الاقتصادية والثقافية. ولذلك، تم إضافة الدعائم التالية: المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى "الحكومة". ولكن مرة أخرى، تلعب الحكومات دورًا محوريًا، ويصبح الاقتصاد تويجًا للتعاون بين هذه الركائز الثلاثة. ولكن أهمية الثقافة وتفوقها على الاقتصاد دفعت بنا إلى التطرق لنموذج آخر من الحكم، نموذج يتجاوز الزمن والدين ويمكن أن يعطى للبشرية جمعاء. إنّ بيان العناصر الأخلاقية للعقلانية يرسم صورة أكثر شمولًا وإنسانية لما طرح حول العقلانية.

والحكم هنا، كما ذكرنا سابقًا، هو عملية اتخاذ القرارات وإنفاذها أو منع إجراء القرارات المتخذة. وللحكم مجالات مختلفة: الإدارة التشاركية والدولية والوطنية والمحلية. ولذلك، فإنّ النظرة الاجتماعية للحكم تبيّن أنّ الحكومات ليست سوى جزء من الحكم، والمجتمع المدني

الرئيسية للعقلانية في الاقتصاد وتناقضها مع العناصر الاجتماعية. ويرتكز كتابه الهام "ماكدونالدز ليست سوى استعارة مبدأ وهو أن سلسلة مطاعم ماكدونالدز ليست سوى استعارة تنطوي على بعض الرغبات العامة التي تميز ملامح المجتمع الأمريكي المعاصر (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠٠) وبعبارة أخرى، فإنّ مكّونات العقلانية التي تهيمن على ماكدونالدز تنتشر اقتصاديًا في المجتمع الأمريكي وبقية العالم. وتناثر مكّونات العقلانية في هذا النموذج كثيرًا بآراء مهندس ميكانيكي أمريكي يُدعى تايلور. وهذه العناصر هي: زيادة الإنتاج والقدرة على التنبؤ والقدرة الحاسوبية، واستبدال التكنولوجيا البشرية بالإنسانية (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠١؛ أيضًا: المؤلف نفسه، ١٩٩٨: مقدمة) اقتصاديات هذه العناصر العقلانية نشطة جدًا وحيوية، وسوف تتم الموافقة عليها من قبل أيّ خبير اقتصادي. يمكن رؤية هذه العناصر بسهولة في مختلف فروع ماكدونالدز. ويرى ريتزر أنه نادرًا ما يتم تنفيذ عناصر هذه العقلانية في المجتمعات غير الاقتصادية. ومع ذلك، فإنّ لهذا المشروع أيضا سمات غير عقلانية تساهم في تجريد الظواهر من الإنسانية وجعلها متشابهة (المؤلف نفسه، ١٩٩٨: مقدمة) يشير ريتزر إلى ما يسمى بالـ"حمافة العقلانية" (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠١؛ المؤلف نفسه، ١٩٩٨: مقدمة).

تتمتع سلسلة مطاعم ماكدونالد للوجبات السريعة من الجانب الاقتصادي بجميع مؤشرات العقلانية، ولكن من منظور أكثر شمولًا، ومع مراعاة العناصر الاجتماعية، فسوف نلاحظ فيها نوعًا من "اللاعقلانية". انخفاض القيمة الغذائية، ارتفاع نسبة الدهون، وجود المواد المضادة للسرطان هي من أهمّ عيوب هذه الوجبات الغذائية السريعة. ونلاحظ انتشار هذه الحمافة أو "اللاعقلانية" في المجتمع التعليمي ومواقع التواصل الاجتماعي. من وجهة النظر الاقتصادية والفوائد الظاهرية، قد يكون من العقلاني جدًا وجود الشبكات الافتراضية، ولكن هناك الكثير من العواقب التي لا يمكن التغاضي عنها. في كتابه المهم بعنوان "وحيدًا، سويًا"، أشار تيركل إلى العناصر الاجتماعية للشبكات الاجتماعية حيث يرى أنّ التكنولوجيا جعلت الاتصالات الافتراضية تحلّ محلّ التواصل وجهًا لوجه. هذا البديل

هو جزء رئيسي من هذا الحكم، وبالتالي فالحكم يشمل العلاقات الشخصية وتأثير الأفراد في اتخاذ القرارات وهكذا. إنَّ الحكم لا يقتصر على رؤساء الحكومات، وأيُّ شخص يمكنه التأثير على عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات، يخضع لمفهوم الحكم. وتعتبر الأخلاقيات أيضًا المحور المركزي للحكم في هذه العبارة، والتي يمكن، بحكم طبيعتها، أن تستخدم على نطاق واسع.

والتوجه إلى الحكم من منظور الأخلاق هو التقييد بالأخلاق في جميع أشكال الحكم من أجل النجاح في عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى أي حال، ينبغي ألا تؤدي أية مصلحة إلى التضحية بالأخلاق أو تجاهلها. في التعبير عن أنواع العقلانية، اعتبرنا أن "السيطرة الواعية" واحدة من العناصر الرئيسية للعقلانية النظرية لـ«فير». وكذلك في التوجه الأخلاقي فسوف تكون الاخلاق مهيمنة أيضًا. وبعبارة أخرى، كما هو الحال في العقلانية الحديثة، فإنَّ التجرد من الإنسانية كان يعمل كمحور رئيسي في العقلانية، ونحن نعتبر الأخلاق من العناصر العليا للإنسانية، وسوف نقوم بتقديم بديل عن هذا التجرد من الإنسانية. ولسوء الحظ، فقد أدى هذا التجرد من الإنسانية إلى نشوء أزمة أخلاقية عميقة في العهد المعاصر. تنتهك المبادئ الأخلاقية في كل جزء من العالم على أساس المبادئ الدينية وغير الدينية، مما يؤدي إلى أزمات وطنية وعبارة للحدود للبشر المعاصرين. وتشمل هذه الأزمات طائفة واسعة من القضايا: من الأزمات البيئية إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك. وأهم عامل في ظهور مثل هذه الأزمات هو أنَّ المصالح الفردية - القومية مرجحة على المصالح التي تتجاوز الوطنية والدين. وللأسف فقد رأينا أنَّ هذه الأفضليات أصبحت في بعض أشكال العقلانية واضحة تمامًا وتعتبر من خصائص العصر ما بعد الصناعي. ويبدو أنَّ أفضل طريقة للنجاح في هذه الأزمات هي النظر في وجود قواسم مشتركة بين الأعراق والأديان.

٥. العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد في القرآن

والسنة النبوية

هو جزء رئيسي من هذا الحكم، وبالتالي فالحكم يشمل العلاقات الشخصية وتأثير الأفراد في اتخاذ القرارات وهكذا. إنَّ الحكم لا يقتصر على رؤساء الحكومات، وأيُّ شخص يمكنه التأثير على عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات، يخضع لمفهوم الحكم. وتعتبر الأخلاقيات أيضًا المحور المركزي للحكم في هذه العبارة، والتي يمكن، بحكم طبيعتها، أن تستخدم على نطاق واسع.

والتوجه إلى الحكم من منظور الأخلاق هو التقييد بالأخلاق في جميع أشكال الحكم من أجل النجاح في عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى أي حال، ينبغي ألا تؤدي أية مصلحة إلى التضحية بالأخلاق أو تجاهلها. في التعبير عن أنواع العقلانية، اعتبرنا أن "السيطرة الواعية" واحدة من العناصر الرئيسية للعقلانية النظرية لـ«فير». وكذلك في التوجه الأخلاقي فسوف تكون الاخلاق مهيمنة أيضًا. وبعبارة أخرى، كما هو الحال في العقلانية الحديثة، فإنَّ التجرد من الإنسانية كان يعمل كمحور رئيسي في العقلانية، ونحن نعتبر الأخلاق من العناصر العليا للإنسانية، وسوف نقوم بتقديم بديل عن هذا التجرد من الإنسانية. ولسوء الحظ، فقد أدى هذا التجرد من الإنسانية إلى نشوء أزمة أخلاقية عميقة في العهد المعاصر. تنتهك المبادئ الأخلاقية في كل جزء من العالم على أساس المبادئ الدينية وغير الدينية، مما يؤدي إلى أزمات وطنية وعبارة للحدود للبشر المعاصرين. وتشمل هذه الأزمات طائفة واسعة من القضايا: من الأزمات البيئية إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك. وأهم عامل في ظهور مثل هذه الأزمات هو أنَّ المصالح الفردية - القومية مرجحة على المصالح التي تتجاوز الوطنية والدين. وللأسف فقد رأينا أنَّ هذه الأفضليات أصبحت في بعض أشكال العقلانية واضحة تمامًا وتعتبر من خصائص العصر ما بعد الصناعي. ويبدو أنَّ أفضل طريقة للنجاح في هذه الأزمات هي النظر في وجود قواسم مشتركة بين الأعراق والأديان.

إنَّ نسبية معنى "الرشيد" في عبارة «الحكم الرشيد» جعلت معنى الحكم الرشيد مختلفًا من ثقافة إلى أخرى، بافتراضات مختلفة. نحن نرى في الواقع حكومات مختلفة تمامًا بل متناقضة. ولتحقيق الحكم الرشيد، يمكن التضحية بالأخلاق

في كثير من الحالات، لأنَّ ما هو مهم في الحكم الرشيد هو أن يقوم الخاضعون له بتقييمه بشكل جيد. إنَّ الآثار التي تتركها هذه القاعدة على مجموعة خارجة عن السيادة لا يقصدها مصمِّمو الحكم الرشيد في المقام الأول. ولكنَّ الأخلاقيات أيضًا ذات مصالح عابرة للحدود. وثمة تمايز هام آخر بين هذين النوعين من الحكم وهو أنَّ الحكم الرشيد لا يعالج بأيِّ حال من الأحوال ظروف نشوء الحكم، ويصبح لكل شيء له مغزى بعد الوصول إلى السيادة، ولذلك إذا كان الحكم يقوم أيضًا على مبادئ غير أخلاقية، يمكن تصور الحكم الرشيد. ولكنَّ الأمر ليس كذلك في القاعدة الأخلاقية، وليس من الممكن كسر المبادئ الأخلاقية من أجل تحقيق القاعدة. في هذه الحالة، إذا كان هناك حكم رشيد، فلن يكون هذا الحكم أخلاقيًا. سوف نناقش بمزيد من التفصيل هذا الأمر من خلال شرح الحكم الأخلاقي في القرآن ونهج البلاغة.

والتوجه إلى الحكم من منظور الأخلاق هو التقييد بالأخلاق في جميع أشكال الحكم من أجل النجاح في عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى أي حال، ينبغي ألا تؤدي أية مصلحة إلى التضحية بالأخلاق أو تجاهلها. في التعبير عن أنواع العقلانية، اعتبرنا أن "السيطرة الواعية" واحدة من العناصر الرئيسية للعقلانية النظرية لـ«فير». وكذلك في التوجه الأخلاقي فسوف تكون الاخلاق مهيمنة أيضًا. وبعبارة أخرى، كما هو الحال في العقلانية الحديثة، فإنَّ التجرد من الإنسانية كان يعمل كمحور رئيسي في العقلانية، ونحن نعتبر الأخلاق من العناصر العليا للإنسانية، وسوف نقوم بتقديم بديل عن هذا التجرد من الإنسانية. ولسوء الحظ، فقد أدى هذا التجرد من الإنسانية إلى نشوء أزمة أخلاقية عميقة في العهد المعاصر. تنتهك المبادئ الأخلاقية في كل جزء من العالم على أساس المبادئ الدينية وغير الدينية، مما يؤدي إلى أزمات وطنية وعبارة للحدود للبشر المعاصرين. وتشمل هذه الأزمات طائفة واسعة من القضايا: من الأزمات البيئية إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك. وأهم عامل في ظهور مثل هذه الأزمات هو أنَّ المصالح الفردية - القومية مرجحة على المصالح التي تتجاوز الوطنية والدين. وللأسف فقد رأينا أنَّ هذه الأفضليات أصبحت في بعض أشكال العقلانية واضحة تمامًا وتعتبر من خصائص العصر ما بعد الصناعي. ويبدو أنَّ أفضل طريقة للنجاح في هذه الأزمات هي النظر في وجود قواسم مشتركة بين الأعراق والأديان.

إنَّ نسبية معنى "الرشيد" في عبارة «الحكم الرشيد» جعلت معنى الحكم الرشيد مختلفًا من ثقافة إلى أخرى، بافتراضات مختلفة. نحن نرى في الواقع حكومات مختلفة تمامًا بل متناقضة. ولتحقيق الحكم الرشيد، يمكن التضحية بالأخلاق

توصيات من الله يأمر فيها بعدم الخروج عن دائرة الأخلاق. يقول تعالى: «... ولا يجرمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» (المائدة: ٨) ويقول كذلك: «... فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ» (البقرة: ١٩٤)، مما يدل على تأسيس حكم أخلاقي حتى أثناء الحرب مع الأعداء. وهناك أيضا عبارات أكثر عمومية في هذا الصدد، حيث يأمر الله قائلًا: «... ادفع بالتي هي أحسن» (المؤمنون: ٩٦؛ فصلت: ٣٤) أو حيث يقول الله في وصف عباده الحقيقيين: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» (الفرقان: ٦٣) كما توجد حالات تشير بصراحة إلى حقوق الإنسان ولا تدعو فقط إلى احترام حقوق غير المسلمين الذين لا ينون شنَّ حربٍ على المسلمين، بل تشجّع المسلمين أيضا على التعامل معهم بمودة ومساعدة. (الممتحنة: ٩ و٨) كلُّ هذه أمثلة دقيقة توضح الأسس النظرية لقاعدة الأخلاق في المجتمع من وجهة نظر القرآن الكريم. ومن الواضح أنَّ التقاليد العلوية والتقاليد النبوية تتماشى تمامًا مع هذه المبادئ الأخلاقية. لا يبدو أنَّ هناك أيَّ اعتقاد عرقي أو ديني يرفض مثل هذه المبادئ الأخلاقية. إنَّ تحقيق الإدارة الأخلاقية بحكم تعريفها، هو النموذج الأسمى للحكم.

٦. العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد من وجهة

نظر نهج البلاغة في السيرة العلوية

عندما نقول بأنَّ العناصر الأخلاقية هي عناصر تتجاوز الدين، فهذا لا يعني أنه لا علاقة لها بالله، ولكننا لانعتبرها فقط ناشئة عن الإرادة التشريعية لله. وتعتبر الأخلاق بهذا المعنى مستمدة من إرادة الله التكوينية، وتستند إلى "الإنسانية" و"العقل" و"الإرادة" الإنسانية (فناي، ١٣٩٢: ٥٤٢) هذا العقل الذي يُعبّر عنه في الروايات بـ "الحجة الباطنية"، يمكن له أن يكون معتبرًا بالاستقلال جنبًا إلى جنب مع الرسل والأئمة^١ (الكليني، ١٤٠٧: ١٦/١) يعبر علي (ع) عن هذا الشيء بـ

١. وقيله يا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (الزخرف/ ٨٩ - ٨٨).
٢. وما خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وما بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ (الحجر/ ٨٥).
٣. إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ وَحُجَّةٌ بَاطِنَةٌ فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَئِمَّةُ (ع) وَأَمَّا البَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.

التضحية بأخلاق النبي (ص)، فهل كان من الممكن أن يرتقى إلى هذه المنزلة الأخلاقية الرفيعة؟ إنَّ أهمية الأخلاق في حياة النبي (ص) تجعل من الممكن للمراقب الخارجي أن يرجح "حكم الأخلاق" في حياة النبي (ص) على "الحكم الرشيد". ومن الممكن أن نجد مواقف لم تدر من قبل الحكومة بطريقة مقبولة للجميع ووفقًا لقواعد الحكم الرشيد، ولكن الأخلاق المعجزة للنبي (ص) تغلبت على جميع هذه الأوبئة والمحن، وكانت عاملاً في خلق المودة والألفة بين قلوب المؤمنين.

ولا يقتصر حكم الأخلاق في حياة النبي (ص) على تعامله مع المؤمنين فحسب، بل كان يتعامل مع الكفار والمشركين أيضًا. لقد أوصى الله النبي (ص) وصية غريبة وهي أن يعفو عن الكفار ويصفح عنهم: «وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا كَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا...» (البقرة: ١٠٩) إنَّ ما هو مهم جدًا في هذه العبارة هو الفرق بين "العفو" و"الصفح"، حيث أوصى تعالى بكل منهما. العفو هو المرحلة الأولى وهو رادع للعقوبة، وفي المرحلة الثانية يأتي "الصفح" حيث لم يعد هناك شعور سيء في القلب للشخص. (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢: ٤٨٦؛ مصطفى، ١٤٣٠: ٦/ ٣٠٠) إنَّ نصيحة الله تعالى لنبيه (ص) بأن يتعامل مع الكفار بالعفو والصفح رغم أنهم أرادوا له السوء - والنبي (ص) سيتصرف بالتأكيد على هذا النحو- يشير إلى مدى تجلّي الأخلاقيات في حياته. ومن المؤكد أنَّ النبي (ص) هو الأسوة الحسنة للمؤمنين، وينبغي على الجميع أن يحكم هذا الشكل من التعامل حياتهم.

وهناك آيات أخرى في القرآن الكريم تؤكد على المعنى نفسه لـ "الصفح". (الزخرف: ٨٩ و٨٨؛ الحجر: ٨٥) حيث يوصى الله تعالى النبي بأن يعفو عن اضطهاد الكافرين له ويصفح عنهم^٢. وفي سورة الحجر يوصيه الله تعالى بسلوك مشابهة لكنه يؤكد على "الصفح الجميل"^٣. جميع هذه التوصيات تشير إلى أنه ينبغي أن يكون سلوك النبي (ص) مبيّنًا على الأخلاق، وكذلك الأمر من الناحية العملية. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة للحالات التي كانت تندلع فيها الحرب بين النبي (ص) والمشركين، فقد أنزلت لأجلها

يكن هناك مثل هذا القبول، تحلّى عن الأمر مؤقتاً حتى يحين وقته. ولهذا قال (ع) عندما أقبل الناس على مبايعته: "لَوْ لَا خُضُورُ الْخَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يُعَارُوا عَلَى كِطْلَةِ ظَالِمٍ وَلَا سَعْبَ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلِيهَا وَلَا لَفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أُرْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ" (خوئي، د. ت: ٣ / ١١٢) نلاحظ في هذه العبارة أن سبب قبول الحكم هو القبول العام، وقد ذكر أيضاً أنه لم يبد أي اهتمام بالحكم في البداية. فمن هو أفضل من علي (ع) لمنصب الخلافة؟ يرى أمير المؤمنين أيضاً أن الأخلاق ذات أولوية على الخلافة. ولولا هذه النظرة لما بقيت الأخلاق العلوية خالدة. وتعتبر طريقة تعامل علي (ع) خلال حكمه مع الخوارج من أفضل الأمثلة على الحكم الأخلاقي في العهد العلوي. كان الخوارج يعتقدون أن خليفة المسلمين، علي (ع) كافر (البغدادي، ١٤٠٩: ٧٢) لقد كانوا دائماً محط اهتمام الخليفة، حتى أنه أمر لهم بالمال من بيت المال، ولم يمنعهم من الصلاة في المساجد. (الطبري، ٢٠١٠: ٥ / ٧٣؛ ابن حيون، ١٣٨٥: ١ / ٣٩٣) وهناك عدة حالات أخرى من التعامل الأخلاقي مع الخوارج في تلك الفترة. (انظر: الشريف الرضي، م. ن: ٥٥٠).

ولكن ذروة الحكم الأخلاقي في السيرة العلوية تكمن في تعامله مع معاوية. حيث قال: "والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كلّ غدره فجرة، وكلّ فجرة كفر، وكلّ كافر غادر لواء يعرف به يوم القيامة، والله ما أستغفل بالمكيدة، ولا أستغمر بالشديدة [...]". (خوئي، م. ن: ١٢ / ٣٨٣) وهنا يجسد علي (ع) بشكل صريح حكم الأخلاق حيث يرفض الحيلة والمكر في السياسة، وهذا يعني أنه يجب عدم التخلي عن الأخلاق حتى أمام العدو ولا يجب التمسك بالحيلة والمكر. فهل يعني هذا غير أن الأخلاق تسود كافة جوانب حياة علي (ع)؟

ولا يقتصر حكم الأخلاق في السيرة العلوية على فترة حكمه وما تخللها من أحداث لانتحصى، بل يشمل جميع تفاصيل حياته الشخصية والاجتماعية. وكان علي (ع) من أهم المستشارين والمؤثرين في عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات في عهد الخلفاء الثلاث، بمن فيهم الخليفة الثاني الذي قال: "لولا

«العلم المطبوع» فيقول: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ مَطْبُوعٌ وَمَسْمُوعٌ وَلَا يَنْفَعُ الْمَسْمُوعُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَطْبُوعُ» (الرضي، ١٤١٤: ٥٣٤؛ أمدي، ١٤١٠: ١١٩) إنَّ التضاد بين المطبوع والمسموع يشير إلى أنَّ العلم المطبوع كامنٌ في الفطرة البشرية ويتوقف تأثير العلم المسموع عليه. ويؤيد بعض شارحي نهج البلاغة هذا الأمر معتبرين أنَّ العلم المطبوع علم غريزي وفطري لا يحتاج إلى التعليم (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٩ / ٢٥٣؛ خوئي، لاتا ٢١ / ٤٢٣) وبطبيعة الحال، قدّم ميرزا حبيب الله خوئي، في بيان أكثر تفصيلاً، مثل هذا "الضمير الأخلاقي"، والذي تتموضع مقابله القواعد الأخلاقية المشار إليها في الكتب الأخلاقية (خوئي، م. ن: ٤٢٤) مثل هذا التقابل بين "الضمير الأخلاقي" و"القواعد الأخلاقية" الواردة في الشريعة، عبارة عن مؤشر أخلاقي، له طابع يتجاوز الدين ولا يقتصر على دين معين، وإنما يكمن في الطبيعة البشرية ويشترك فيه جميع البشر. وهذا هو نفس العقل ذاته الذي قال عنه النبي (ص): "إن الله لم يخلق شيئاً أسمى منه" (صدر الدين الشيرازي، ١٣٨٣: ٢ / ١٣٩)، ولذلك فإنَّ القواعد الأخلاقية المستمدة من الطبيعة البشرية مشتركة بين جميع البشر، لا يمكن العثور على ما يناقضها، كما أنها مهيمنة على القواعد الأخرى، وفي حالة ظهور خلاف بينها وبين القواعد القائمة الأخرى، فسوف تكون القواعد الأخلاقية هي السائدة. في الحكم الذي يتركز على المبادئ الأخلاقية، تهيمن الأخلاق على كل شيء في جميع الحالات والمواقف، ولا يمكن أن نرى القواعد الأخلاقية تتعرض للقمع. ليست هناك مصلحة أعلى من تطبيق الأخلاق في المجتمع، حتى أنه قد يتم التضحية بالوصول إلى الحكومة لأجل تنفيذ الأخلاق، لأنه إذا تمَّ التضحية بالأخلاق في سبيل الحكومة، فسوف تبدأ الحكومة بالفساد على المدى الطويل بلا شك، ولكن إذا سادت الأخلاق، فإنَّ الحكومة ستترنن بها وتستمر إلى الأبد. ويلاحظ مثل هذا الأمر في سيرة الإمام علي (ع) إلى أقصى حد ممكن. ويتساءل الكثيرون لماذا لم يبذل علي (ع) جهداً منذ البداية للحصول على الحكومة التي كانت من حقه؟ والجواب واضح جداً وفقاً لما تقدم ذكره: لم يُضَحَّ علي (ع) بالأخلاق لبلوغ الحكومة. وتقتضى الأخلاق أن يكون الحاكم مقبولاً من قبل الرعية ويُختار من قبلهم، فعندما وجد أنه لم

(ب) تمكّن جورج ريتزر من التطرق إلى "حمافة العقلانية" بشكل جيد، موضّحاً أنّ العناصر الرئيسية للعقلانية في الاقتصاد وتنفيذها في المجتمع، يؤدي إلى تراجع العلاقات الاجتماعية وتجريد البشرية من الإنسانية.

(ج) "الحكم الرشيد" مقولة أثارها البنك الدولي منذ عام ١٩٨٠م لتحسين الوضع الاقتصادي لبعض البلدان. وكان هذا الاقتراح، الذي تضمن في البداية توصيات اقتصادية فقط، قد قرر بعد فترة من الوقت خفض مساهمة الحكومات في إصلاح العملية الاقتصادية وأضاف ركيزتين أخريين هما: المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى "الحكومة" واعتبر أنّ إصلاح الوضع الاقتصادي للمجتمعات يتوقف على المشاركة الصحيحة لهذه الركائز الثلاث. إنّ المنظور الاقتصادي في نظريات الحكم الرشيد واضح تمامًا، ويتبع محور هذه العناصر من الناحية السياسية.

(د) إنّ العوائق الرئيسية التي تعيق التنفيذ واسع النطاق "للحكم الرشيد" هي: ١. مركزية الحكومة في الركائز الثلاث لهذه النظرية تجعل التحيزات في الركيزتين الأخريين تعتمد أيضًا على القرارات الحكومية؛ ٢. الغموض في معنى "رشيد" في عبارة الحكم الرشيد يجعل هذا الحكم نسبيًا يعتمد على الظروف الثقافية لمختلف المجتمعات وتغيراتها؛ ٣. غاية الحكم الرشيد هي الاقتصاد، وهذا الحصر يعنى الحد من مفهوم حكم الظروف الاقتصادية للمجتمعات. في حين أن الثقافة والظروف الثقافية تعتبر أكثر أهمية.

(هـ) على الرغم من أوجه القصور المهمة في نظرية "الحكم الرشيد"، فقد دعا بعض العلماء إلى التعامل معها في مجال القضايا الإسلامية، ولكن الاختلاف الخطابي العميق بين الخطاب الإسلامي وخطاب "الحكم الرشيد" يجعل هذا الأمر غير ملائم أبدًا من الناحية المنهجية.

(و) "الحكم الأخلاقي" هو نموذج يمكن استخدامه كبديل لـ "الحكم الرشيد". إن طابع الأخلاق المتجاوز للدين والعرق يجعل ملامح "الحكم الأخلاقي" مفهومًا. والحكم الأخلاقي هو محور الأخلاق في عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات. وتعنى مركزية هذا التعريف أنّ المصالح الأخرى لن تتفوق على الأخلاق، بل ستكون الأخلاق هي التي تحكم كل شيء.

(ز) إن دراسة القرآن ونهج البلاغة تطلعننا جيدًا على حكم الأخلاق في حياة النبي (ص) وعلي (ع)، كما أن

على لهلك عمر" (الحر العاملي، مقدمة: ٢٠؛ فيض الإسلام، د. ت: ٤٩/١) واستشارة عمر لعلي (ع) في محاربة إيران (الرضي، ١٤١٤: ٢٠٣) والروم (م. ن: ١٩٢) نلاحظ من خلال ما صرح به علي (ع) في هذين الموقفين أنه لو ذهب عمر لحرب إيران والروم لقتل وكان مقتله يصب في مصلحة علي (ع) لأنه قاتل زوجته و بنت رسول الله وكان من المحتمل بشكل كبير أن يصل إلى الخلافة، ومع ذلك فإنّ الأخلاق تتفوق على المصالح هنا ويجب التقيّد بها.

إذا نظرنا إلى هذه الأدلة فسوف يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل باستطاعة هذه السيرة إدارة المجتمع وتوفير ظروف معيشية جيدة للشعب؟ ويصبح هذا السؤال بارزًا عندما ندرك أنّ عليًا (ع)، حاول تطبيق هذه الإدارة، لكن ذلك لم يمنعه من المرور بفترة مليئة بالتوتر والهجوم المستمر من قبل الفئات المعارضة. وردًا على هذا السؤال، يجب القول: صحيح أنّ هذا الكلام لاغبار عليه من حيث الشؤون الظاهرية المتعلقة بالناس العاديين، ولكن رأس المال الاجتماعي والمواقف الشعبية تجاه الحكومة نمت بشكل متزايد في عهد علي (ع) عندما كان الناس يرون بأعينهم الحكم الأخلاقي، لم يكن أمامهم من خيار سوى الثقة بالحكومة، وكانوا ينفذون أوامر علي (ع) ويتقبلونها برحابة صدر، حتى لو لم تكن تصبّ في مصلحتهم. إنّ الفترة القليلة لحكومة علي لا تسمح لنا بالنظر إلى نتائج هذا الشكل من الحكم، ولكن دراسة ولو كانت غير كاملة لم تجر حتى الآن في هذا الصدد، وكان الهدف من هذا المقال أن يجسد شرحًا موجزًا جدًا لهذا النوع من الحكم.

ومن المسلم به أنه لا يجب اعتبار علي (ع) مستقلًا في هذا الشأن، ومن الواضح أنه تلميذ النبي (ص) ومنقذ أوامره. ولذلك يجب التفيتش عن جنور الحكم الأخلاقي في السنّة النبوية الشريفة.

٧. الخاتمة

أ) يذكر ماكس فيبر أربعة أنواع من العقلانية: العملية، النظرية، الذاتية، والصورية. كما أنّ مانهايم يرى أنّ لها شكلين؛ ذاتي وصورى. ووفقًا لآراء هؤلاء المنظرين، فإنّ هذه الأنواع، وخاصة الصورية والذاتية، يمكن أن تكون منافسة تمامًا لبعضها البعض، والفعل الذي يعتبر عقلائيًا في واحدة منها يعتبر لاعقلائيًا في الأخرى.

شاه آبادي، أبو الفضل؛ جامه بزرغي، فاطمه (١٣٩٢). نظرية الحكم الرشيد في نهج البلاغة. مجلة بحوث نهج البلاغة، السنة ١، العدد ١، الصيف.

الشريف الرضي، محمد بن حسين (١٤١٤ق). نهج

البلاغة. تصحيح: صبحي صالح. قم: هجرت.

صدر الدين شيرازي، محمد بن إبراهيم (١٣٨٣). شرح

أصول الكافي. تصحيح: محمد خواجوي. طهران:

معهد البحوث والدراسات الثقافية.

طبري، أبو جعفر (٢٠١٠م). تأريخ الطبري؛ تأريخ الرسل

والمملوك، وصلة تأريخ الطبري. بيروت: دار التراث.

قلي پور، رحمت الله (١٣٨٣). «تحليل ودراسة جدوى نمط

الحكم الرشيد في إيران تأكيداً على دور الحكومة».

دانش مدیریت، العدد ٦٧، الشتاء.

كليبي، محمد بن يعقوب (١٤٠٧). الكافي. تصحيح: علي

اكبر غفاري ومحمد آخوندي. دارالكتب الإسلامية.

مصطفوي، حسن (١٤٣٠ق). التحقيق في كلمات القرآن

الكريم. بيروت: دارالكتب العلمية.

نادري، محمد مهدي (١٣٩٠). الحكم الرشيد. تقديم ونقد

إجمالي. الإسلام وبحوث الإدارة، السنة الأولى، العدد

الأول، الصيف.

نقيب مفرد، حسام (١٣٨٩). الحكم الرشيد في ظل عولمة

حقوق الإنسان. طهران: معهد الدراسات القانونية.

Plumpton, Tim & Graham, John (1990). *Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives*, Institute on Governance.

Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009). "Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators 1995-2008," World Bank Policy Research Working Paper 978, pp. 1-103.

George F. Gant (2006). "The Concept of Development Administration", in Eric E. Otenyo, Nancy S. Lind (ed.) *Comparative Public Administration (Research in Public Policy Analysis and Management, Volume 15)* Emerald Group Publishing Limited.

Landman. T (July 2003). *Map Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators on Democracy and Good Governance*, University of Essex: Human Rights Center.

Weber, Max (1968). *Economy and Society*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. New York: Bedminster.

دراسة مدلول المفاهيم الواردة في هذين الكتابين يمكن أن تفسر جيداً الأسس النظرية للحكم الأخلاقي.

المصادر

ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبه الله (١٤٠٤). شرح

نهج البلاغة لابن أبي الحديد. تصحيح إبراهيم محمد

أبو الفضل. قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.

ابن حيون، نعمان بن محمد مغربي (١٣٨٥ق). دعائم

الإسلام. قم: مؤسسة آل البيت.

أفلاطون (١٩٧٤م). جمهوري. ترجمة: محمد حسن

لطفي. طهران: چاپخانه خوشه.

البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد

(١٤٠٩ق). الفرق بين الفيرق، القاهرة: مكتبة ابن سينا.

بهشتي، احمد (١٣٨٦). الأخلاق المعجزة النبوية الثانية،

الأخلاق المهنية في الحضارة الإيرانية والإسلامية.

اهتمام فرامرز قراملكي وزملاء. معهد الدراسات الثقافية

والاجتماعية، الطبعة الأولى.

----- (١٣٨٩). إعجاز أخلاق النبي. مجلة العقل

والدين. السنة ٢، العدد ٣، قم: بوستان كتاب.

تميمي أمدي، عبد الواحد بن محمد (١٤١٠ق). غرر

الحكم ودرر الكلم. قم: دارالكتب الإسلامي.

حرّ عاملي، محمد بن حسن (١٤٠٦ق). تفصيل وسائل الشيعه

الي تحصيل مسائل الشريعة. قم: مؤسسة آل البيت.

خويي، ميرزا حبيب الله (د.ت). منهاج البراعة في شرح

نهج البلاغة. المترجم: حسن حسن زاده آملّي ومحمد

باقر كمره اي. طهران: المكتبة الإسلامية.

دباغ، سروش؛ نظري، ندا (١٣٨٨). تبين مفهوم الرشادة

في الحكم الرشيد. مجلة الإدارة الحكومية، الدورة ١،

العدد ٣، خريف وشتاء.

الراغب الإصفهاني، حسين بن محمد (١٤١٢ق). مفردات

ألفاظ القرآن الكريم. بيروت: دار القلم.

سردارنيا، خليل الله؛ شاكري، حميد (١٣٩٣). تبين

الحكم الرشيد في نهج البلاغة. مجلة الدراسات

القانونية لجامعة شيراز، السنة ٦، العدد ٤، الشتاء.

شاكري، حميد (١٣٩٣). دراسة مقارنة لعناصر الحكم

الرشيد بين نهج البلاغة والغرب. المؤتمر الوطني الأول

للفكر الديني.

Kalberg, Stephen (1980). "Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in Histor," *The American Journal of Sociology*, Vol. 85, No.5.

Mannheim, Karl (1929/1936). *Ideology and Utopia*. New York: Harcourt, Brace and World.

-----, (1935/1940). *Man and Society in an Age of*

Reconstruction. New York: Harcourt, Brace and World.

Ritzer, George (1940). "The McDonaldization of Society," *Journal of American Culture*, 6:100-70.

Ritzer, George (1998). *The McDonaldization Thesis Explorations and Extensions*, SAGE Publications.





پروہشگاہ علوم انسانی و مطالعات فرہنگی
پرتال جامع علوم انسانی

عقلانیت و نابخردی در حکمرانی خوب؛ تبیین مؤلفه‌های اخلاقی عقلانیت در حکمرانی خوب از منظر قرآن و نهج البلاغه

قاسم درزی *

پیام صدریه **

چکیده

مارکس و بر شاخص‌ترین نظریه‌پردازی است که به مفهوم‌شناسی عقلانیت و گونه‌شناسی آن پرداخته است. او چهار گونه: عقلانیت عملی، نظری، ذاتی و صوری را تبیین کرده است. از دیدگاه او این امکان‌پذیر است که برخی از گونه‌های عقلانیت، از منظر دیگر گونه‌ها بی‌خردی محسوب شوند. من‌هایم نیز دو گونه عقلانیت صوری و ذاتی را برمی‌شمرد. از نگاه او نیز تمرکز بیش از حد بر عقلانیت صوری، از منظر عقلانیت ذاتی بی‌خردی محسوب می‌شود. اما جرج ریتزر، در اثر شاخص خود، مک‌دونالدیزه کردن اجتماع، به عقلانیت نابخردانه اقتصادی که می‌خواهد بر عرصه‌های اجتماعی نیز مسلط شود اشاره کرده است. از نگاه او مؤلفه‌هایی که از منظری اقتصادی خردمندانه محسوب می‌شوند و رستوران‌های زنجیره‌ای مک‌دوناد نیز نمود خوبی از چنین عقلانیتی محسوب می‌شوند، در روابط اجتماعی و از منظری اجتماعی کاملاً بی‌خردی و موجب سقوط ارزش‌های اجتماعی خواهند بود. تسری این الگوی ریتزر بر حکمرانی خوب می‌تواند نتایج مفیدی داشته باشد؛ از آنرو که منظر غالب بر حکمرانی خوب نیز منظری اقتصادی-سیاسی است و منظرهای جامعه‌شناختی-اخلاقی کمترین تاثیر را در شکل‌گیری این نظریه داشته‌اند. گزاره‌های موجود در قرآن و نهج البلاغه می‌توانند مولفه‌های اخلاقی بسیار متعالی‌ای را برای عقلانیتی که اساس حکمرانی خوب را تشکیل می‌دهند پیشنهاد نمایند.

واژگان کلیدی: قرآن، نهج البلاغه، عقلانیت، نابخردی، ماکس وبر، جرج ریتزر، اخلاق.

* استادیار گروه قرآن و حدیث دانشگاه شهید بهشتی، ایران. (نویسنده مسئول) (ghasemdarzi@yahoo.com)

** کارشناسی ارشد پژوهشگر حوزه نهج البلاغه، ایران. (psepost09@gmail.com)